

فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف

حول النقاب

تقديم
جماعة من العلماء

الأزهر الشريف



سلسلة فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف (٦)

فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف حول

النفاق

تقديم جماعة من العلماء



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الرابعة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م



٢٠ ش عبد العزيز عيسى، المنطقة التاسعة
الحي الثامن - مدينة نصر، القاهرة.

تليفون: ٠٢٢٤٧٠٩٢٦٩ ٠٢

فاكس: ٠٢٢٤٧١٤٨٠١ ٠٢

حمول: ٠١٦٢٢٧٦٢٠٨ ٠٢

Email: al_yousr@gmail.com



رقم الإيداع

٢٠٠٩/٢٢٤٠٥

فتاوى
كبار علماء الأزهر الشريف
حول
النفاق

تقديم

بقلم فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد محرم الشيخ ناجي

أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر بأسبوط

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أحسن الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي

هذه الرسالة

تمثل كلمة عدد من مشايخ الأزهر الفضلاء، وأئمة دار الإفتاء، وأعضاء هيئة كبار العلماء بمصر، حول مسائل يُعاد فيها الكلام ويُزاد، ويكثر فيها اللجاج والعناد. وهي فتاوى تنير الدرب، وترضي الرب، وترشد الخلق إلى طريق الحق، وتتبنى الوسطية وتنأى عن الطرفية، وتحمي صحيح الدين من تحريف المخرفين.

والحمد لله رب العالمين

هدي نبينا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، اللهم فقهنا في الدين وعلمنا التأويل يا رب العالمين، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.

لقد قرأت مجموعة من الفتاوى لكبار علماء الأزهر الشريف قديماً وحديثاً، وقد ألفتها قوية مدوية تقطع بذور الفتنة، وتستأصل بذرة الخلاف.

تقطع بأوضح برهان وتدلي بأبلغ بيان في ميدان كثر اللغط فيه وحوله: «حجاب المرأة المسلمة»، والذي يعبر عنه أحياناً بالنقاب، والكتابة فيه وفي بسط أدلته وتعميق دلالاته كثيرة، ومن أحسن ما قرأت: «عودة الحجاب»، للشيخ الدكتور محمد إسماعيل المقدم، في ثلاثة أجزاء، ثم «نقاب المرأة المسلمة» للأستاذ الدكتور عبد الراضي فتحي مسعود، جاء في ألفي صفحة، لكن هذه الفتاوى المجموعة بصدق نية وإخلاص طوية واضحة الهوية في الإحاطة بجوانب الموضوع، التعبير فيها عن الآراء أينما كانت وحيثما اتجهت

تعبير وقور غير متشنج، تسربل بثياب الأدب وتحري الحق من وجهة نظر قائله أو المعبر به، ولم نر فتوى لعالم من هؤلاء ترفض النقاب أو تعده عادة أو ثوب شهرة يجلب للمسترة به أشد الوعيد!

وها هو ذا فضيلة الشيخ حسنين مخلوف أحد المولين منصب مفتي الديار المصرية يقول بعد أن أجاز كشف الوجه والكفين للمرأة أمام الرجال الأجانب عنها: «نعم هناك من يرى أن الوجه عورة كما سبق في عبارة الشوكاني، وهناك من يرى أنه ليس بعورة ولكن يجب ستره خوف الفتنة...». إلى أن يقول: «وليس للمقلد لمذهب بعد أن استقرت المذاهب أن ينقض مذهباً بمذهب ولا أن يطعن في حكم مدون في مذهب بمجرد مخالفته لحكم مذهب آخر منهم».

وبعد فإن الحق أبلج والباطل لجلج وإن للحق رجالاً يعرفون به ويُعرف بهم؛ فاللهم اجعلنا منهم، وألزمنا صراطك المستقيم.

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين

معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وحواسنا وقوتنا أبدًا ما أحييتنا، واجعله اللهم الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همي ولا مبلغ علمي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم، والله تعالى أعلى وأعلم وأجل وأكرم.

أملى هذه السطور

أحمد محرم الشيخ ناجي

أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية
بجامعة الأزهر بأسسوط
قبيل مغرب الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي
القعدة سنة ثلاثين وأربعمئة بعد ألف من الهجرة
الموافق السادس عشر من نوفمبر ٢٠٠٩م

تقديم

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور

مروان محمد مصطفى شاهين

أستاذ الحديث وعلومه - جامعة الأزهر الشريف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن من استنار قلبه بنور الإيمان يدرك أن اللبنة الأساسية في إقامة مجتمع الطهارة والعفة - اللتان هما عنوان المجتمع المسلم - هي تحديد العلاقة بين الرجال والنساء على وفق ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ومن ذلك تيسير سبل الزواج وجعله سهلاً ميسوراً لكل راغب فيه ساع إليه؛ حتى نقيم مجتمع النقاء والصفاء والصدق والطهارة والإخلاص، كما أن على الرجال والنساء معاً ألا يرى أحدهما من الآخر ما قد يحرك الفتنة ويثير الشهوة .

لقد شاع في وقت من الأوقات - ولا يزال البعض يروج لذلك - أن الحرية الطليقة والنظرات المنفلتة والاختلاط بين الجنسين مما يهذب الطباع، وأن فيه تأنيساً وترويحاً وتدريباً للجنسين على حسن معاملة الآخر، كما أنه يقي من الكبت

ويشفي من العقد النفسية!

لكننا رصدنا الواقع فوجدناه غير ذلك تمامًا؛ فقد تسبب ما قالوه وفعلوه في سعار مجنون لا يرتوي حتى يعود إلى عطشه من جديد، وما نبأ المجتمعات المفتوحة عنا ببعيد؛ بل فيه ألف دليل ودليل على صدق ما نقول؛ بل لقد انتقل بعض ذلك إلى بعض المجتمعات المسلمة التي تأثرت بذلك الزيف وهذا الخبال، فوجدنا الاغتصاب الكثير وأطفال الشوارع والزنا الذي يمارس بكثرة والعياذ بالله.

إن الإسلام لا يعاند تلك الفطرة المركوزة في النفس البشرية؛ بل يتسامى بها ويرتقي إلى مستوى يليق بتكريم الله تعالى لبني آدم، وتفضيله إياهم على كثير ممن خلق.

إنك إذا أردت أن تفسد أمة فتسلل إليها من باب النساء داعيًا إلى التبرج والزينة، وترك الحياء والعفاف، وادع مع ذلك إلى الاختلاط المفسد، والغناء الماجن، والسفور الفاضح، وحينئذ قل على المجتمع العفاء، وودّعه إلى عالم الضعف والهوان، والمذلة والانكسار، إن عاجلاً أو آجلاً.

وفي الوقت الذي نرى فيه مجتمعات أخرى تتجه إلى استلهاهم

منهج الأسرة المسلمة العفيفة لتعود إلى الأسرة تماسكها، وإلى المجتمع قوته وعافيته، نجد البعض من أبناء جلدتنا يريد أن يسير بنا خلفهم في فسادهم وانحلال قيمهم وانحذار علاقاتهم النسائية، ويزعم أن ذلك هو التطور الذي هو سبيل التقدم والرقي، ولذلك بين الحين والآخر تدور معركة الحجاب أو السفور والحشمة أو التبرج، والمحافظة أو الاختلاط، إلى آخر تلك التفاعلات التي يجرونها إليها.

وجزى الله إخواننا خيرًا حيث جمعوا من أقوال علماء الأزهري سلفًا وخلفًا، قديمًا وحديثًا ما يثبت أن الأصل في المرأة هو الحياء والستر، والعفة والحجاب، والاستقامة والطهارة، إغلاقًا لباب الفتنة، ودرءًا لنوافذ الفساد والهلاك، وصدق سيد الخلق ﷺ حين قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»^(١). وقول أمنا عائشة رضي الله عنها: «لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعَهُمُ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٢).

لقد غاظهم وآلمهم عودة المرأة الرشيدة الحميدة إلى دينها

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٧٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥).

وحشمتها متمثلاً في النقاب والحجاب؛ فشرعوا يهاجمون ذلك بضراوة وعنف وقسوة متهمين المرأة المتحجبة بالتخلف العقلي والرجعية والإرهاب، والقاموس مليء بلائحة الاتهامات الظالمة الجائرة المفتتة على الحق وعلى الشرع معاً. ومهما يكن من النقاش الفقهي في فرضية النقاب أو سنيته فإنه ليس بدعة أبداً، وليس عادة جاهلية، وإنما هو ستر وصيانة، وعفة واستقامة، وأقل ما يوصف به أنه فضيلة لا يجوز أبداً حرمان المرأة منه التي تريد الحفاظ على حياتها وجهالها، وحفظ ذلك كله للزوج الحلال الطيب.

أقول: جزى الله تعالى نساءنا خيراً حين اخترن عن قناعة ورضا واطمئنان العودة إلى دين الله الحنيف، وأكمل الله تعالى علينا النعمة وأتم لنا المنة بالعودة الحميدة إلى ديننا الحنيف في كل شأن من شئون حياتنا.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه

كتبه

أ.د. مروان محمد مصطفى شاهين

أستاذ الحديث وعلموه
جامعة الأزهر الشريف

تقديم

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور

عمر بن عبد العزيز قريشي

الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية - جامعة الأزهر

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله وصحبه، أهل الوفا والصفاء، والتابعين لهم بإحسان ومن على الأثر قد اقتفى. أما بعد:

فمن جهاد الكلمة أن نقول الحق ولا نخشى في الله لومة لائم، ومن العهد والميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم والذين أوتوا الكتاب - أي: القرآن - أن يبينوا الحق ولا يكتموا؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ ونعوذ بالله مما آل إليه الأمر ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مُمْنًا قَلِيلًا فَيُتْسَمَ مَا بَشَّرْتُمُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

هذا؛ وقد عظمت المحنة، وزادت الفتنة، إذ رأينا من يجارب الفضيلة والعفاف، بعد أن كانت الحرب ضد أشخاص أو ضد متطرفين! فإذا حرب على المبادئ والأخلاق.

ولما كانت هذه الحرب من رويضات؛ ما كنا نبالي بهم ولا نهتم

بكلامهم ولا كتبهم، أما وقد لبست ثوب الدين، وخرجت ممن ينبغي أن يؤخذ منهم أو يتلقى عنهم أو يكونوا حماة للدين، مدافعين عن الفضيلة ورموزها وحوزة الإسلام فيها هنا تعظم الفتنة، ويشق الخطب ويعظم الكرب، فإننا لله وإنا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ونفوض أمرنا إلى الله إن الله بصير بالعباد.

ثم ماذا؟

فمنذ نزل قول الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا رَوْحَ لَهَا وَتَنَزَّلُ مِنْ سَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يَدِينُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَلِيلِهِمْ ذَلِكَ أَدْفَعُ أَنْ يُعْرِفُوا فَلَا يُؤْذِنُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩].

ونساء المسلمين قمن إلى مروطنهن فاعتجرن بها وانتقبن، وأصبح النقاب من شعائر هذا الدين، ورمزاً لعفة المرأة، والتزمت المسلمات هذا الزي الإسلامي حتى خلعت أول مسلمة نقابها في ظل علمنة ثورة ١٩١٩م، والتي تدعى «صفية زغلول»، وقام عدد من النساء فخلعن نقابهن في ميدان الإسماعيلية وهن يطالبن بخروج الإنجليز، وقد حرقن نقابهن ووضعنه تحت أقدامهن، وسُمي ميدان الإسماعيلية من يومها بميدان التحرير حيث تحررت المرأة من حجابها ومن دينها!

حتى جاءت «هدى شعراوي» فنزعت خمارها في أوربا ورجعت سافرة حاسرة الرأس مكشوفة الشعر فأبى والدها

أن يستقبلها وهي على تلك الحال.

وتوالت جهود أعداء الإسلام وجمعيات النهضة النسائية مع الجهود الإعلامية حتى تعرت المرأة ووصلت لحال يندى له الجبين.

وفي ظل الصحوه الإسلامية حاول المصلحون أن تستر المرأة بعد إذ تعرت وأن تتحجب بعد أن تكشف، فقبلوا أنصاف الحلول وألواناً من الحشمة وأخذوا بالرخصة، فظهر ما يعرف بالخمار وفيه كشف الوجه والكفين، فكان شيئاً أحسن من لا شيء، في وقت كان العربي قد بلغ مداه.

ومع هذا فقد وقع الخلاف بين أبناء الصحوه فيما يرتبط بقضية الحجاب والنقاب، ومع إقرار النقاب اختلف في حكمه ما بين فريضة وفضيلة، ولم يكن هناك أبداً من يقول بمنعه أو بدعيته أو أنه عرف جاهلي أو حكم يهودي!! حتى ابتليت الأمة في هذا الزمان بمثل هذه البدع من القول، ولسان حالهم يقول:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

فاعجب في زمن كله عجب، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكتبه أبو حفص

عمر بن عبد العزيز قريشي

الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية - جامعة الأزهر

تقديم

بقلم فضيلة الدكتور

عبد الرحمن يعقوب

من علماء الأزهر الشريف

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن المشتغلين بعلوم الفقه الإسلامي يرددون هذه
المقولة: «ما ترك الأولون للآخرين شيئاً».

ويعنون بذلك المسائل الشرعية التي تناولها فقهاء الأمة
السابقون بالبحث والاجتهاد، وهذه كلمة حق؛ فما من
مسألة عرضت في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وما من
مسألة استجدت في حياتهم إلا اجتهدوا فيها غاية الاجتهاد
وبينوا حكمها الشرعي بدليله من الكتاب أو السنة أو هما
معاً؛ فكانوا بحق ورثة الأنبياء.

ثم إنه قد تستجد -بل لا بد أن تستجد- مسائل لم تكن
في العهود السابقة، فهذه المسائل يجب أن تكون محل اجتهاد

من المجامع الفقهية الإسلامية المشهود لها بالعلم النافع
والعمل الصالح، وبالبعد عن مؤثرات السلطة والسلطان
حتى يخرجوا على الناس بحكم الشرع فيها، سواء اتفقوا أم
اختلفوا، ما دام قد اعتمد كل منهم على دليل، وما دام
قصدهم الحق، وابتغاء وجه الله.

ومسألة النقاب من المسائل التي كانت قبل الإسلام
وأثناءه وبعده، وقد تكلم فيها الفقهاء الصالحون بما يكفي
ويشفي، وحاصل ما ذهبوا إليه أن حكم النقاب يدور بين
الوجوب والاستحباب، ومعنى ذلك عند القائلين
بالاستحباب أن من شاءت تنقبت، ومن لم تشأ فلا حرج
عليها؛ لكنهم أجمعوا على وجوب النقاب عند خوف الفتنة.
وكاتب هذه السطور كان ولا يزال يميل إلى الرأي القائل
بأن النقاب فضيلة لا فريضة.

وهذه المسألة مرت على المسلمين منذ مئات السنين يهدوء
وبلا خلاف أو اختلاف، من شاءت تنقبت أو لا؛ لكن الذين
يتبعون الشهوات سواء كانوا تابعين لما يسمى حقوق المرأة

وسواء كانوا تابعين لمنظمات الأمم المتحدة أو غير هؤلاء وأولئك، ممن جعلوا المرأة في بلاد الغرب وغيرها غرضًا مستباحًا لكل من أراد المتعة الحرام - رأوا أن نقاب المرأة المسلمة أو حتى حجابها يحول بينهم وبين ما يشتهون؛ فعملوا على ألا تنتقب وألا تحتجب؛ لعل ذلك يكون من الأسباب التي توصلهم إلى أغراضهم الخبيثة ونواياهم الدنيئة.

إن ذلك - وبكل المقاييس - مناف للقواعد الشرعية وليت الذين أفتوا بذلك والذين حكموا به - بحسن نية أو بسوء نية - أن يعيدوا النظر فيما ذهبوا إليه ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

نعم، إن إرضاء الله ورسوله أحق من إرضاء المؤسسات التي تشيع الشهوات في المجتمعات كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ قَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧].

وليتنا نسمع من هؤلاء الذين ينكرون أن يكون للحجاب أصل شرعي، ليتنا نسمع منهم كلمة تنكر ما أنكره

الله ورسوله وأجمعت عليه الأمة من التبرج الصارخ والعري الفاضح والاختلاط الماجن؛ فهذا واجب على كل مسلم فضلاً عن العلماء والأمراء، كما قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وبعد:

فهذه الرسالة التي بين يدي القارئ الكريم سواء اتفقنا مع كثير من أحكامها أم اختلفنا في بعضها، صدرت في وقتها من الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «ولن تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم إلى أن يأتي أمر الله تبارك وتعالى».

وأمر الله آت لا ريب فيه، والإسلام قادم لا شك في ذلك، والله متم نوره ولو كره الكارهون.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عبد الرحمن يعقوب

من علماء الأزهر الشريف

تقديم

بقلم فضيلة الدكتور

بدران العياري

الأستاذ المساعد بكلية

الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر

الحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله ومن اتبع هداه.
وبعد: فقد شهدت قضية النقاب في الآونة الأخيرة
جدلاً ولغطاً، وأخذاً وردّاً، وتأييداً ومعارضة، وما كان الأمر
يحتاج لهذا كله، والمسألة مشهورة في كتب التفسير والحديث
والفقه لمن أراد الوقوف على حقيقة الحكم الشرعي.
والناظر في كلام الأئمة عبر القرون سيرى أن مسألة
النقاب لا تخرج عن قولين لا ثالث لهما: إما قائل بوجوب
تغطية الوجه، وهم عدد لا يحصى من أئمة الدين والفقه، أو
قائل باستحبابه وهم عدد أيضاً غير قليل، وليست هذه
المقدمة مجال تفصيل الأدلة ومناقشتها والنظر في الراجح
منها، وإن كنت أميل إلى القول بالوجوب.

وعلى كلٍّ، فنحن نحترم وجهات نظر أهل العلم المبنية
على أصول سليمة، لكن لم يقل أحد ممن ينسب إلى علم
شرعي بغير هذين القولين: الوجوب أو الاستحباب.
فإحداث قول ثالث في المسألة هو خلاف ما اتفقت عليه
كلمة أهل العلم في القديم والحديث.

والواجب على أهل العلم أن ينشغلوا بالكلام على
التبرج والعري والخلاعة التي ملأت أرجاء المجتمع، ولم
يسلم من شرها وغوائلها شاب ولا شيخ، وأن يبالغوا في
النصح والتوجيه في المدرجات والمعاهد والفضائيات وعلى
المنابر، فإن فساد المرأة أصل فساد المجتمع، وصلاحه
بصلاحها -بدلاً من الاجتهاد في الدعوة لكشف وجوه
العفيفات الطاهرات، واللائي نسأل الله لهن الثبات على
الهداية والاستقامة والطهر والعفاف، وإليهن أقول:

فلا تبالي بما يلقون من شبه وعندك العقل إن تدعيه يستجب
سليه من أنا؟ ما أصلي؟ لمن نسي؟ للغرب أم أنا للإسلام والعرب

لمن ولائي؟ لمن جبي؟ لمن عملي؟
لله أم لدعاة الإثم والكذب
هما سيلان يا أختاه ما لهما
من ثالث فاكسي خيرًا أو اكسيبي
سبيل ربك والقرآن منهجه
نور من الله لم يحجب ولم يغيب

والحمد لله رب العالمين

وكتب

بدران العياري

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية جامعة الأزهر
٢٠٠٩/١٠/٢٦ م

تقديم

بقلم فضيلة الشيخ الدكتور

محمد يسري إبراهيم

نائب رئيس الجامعة الأمريكية المفتوحة

الحمد لله الذي جعل الحجاب من شريعته، وأعز
المؤمنين بطاعته، وبشر المتقين بجنته، والصلاة والسلام على
من أمرنا باتباع ملته وانتهاج سنته، نبينا محمد وعلى كل من
سار على طريقته، وثبت على نهج السنة وغربته، وبعد:

فقد بعث نبينا ﷺ غريباً بين قومه في عقيدته وشريعته، فما لبث
أن طفق يدفع عن دينه ونفسه الغربة بالدعوة إلى الله
وحده، وبالأمر بمحاسن الأحكام ومكارم الأخلاق حتى دان
الخلق بدين الحق.

ثم ما لبثت الأيام حتى دارت دورتها، وعادت غربة الإسلام
الثانية، والتي عناها النبي ﷺ بقوله: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ
كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»^(١). حيث غدت بعض شعائر
الإسلام غريبة في أعين وأفهام بعض المسلمين، وصار

(١) أخرجه مسلم (١٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عندهم المتمسك بتلك الشرائع ليس بعيداً عن وسطية الإسلام واعتداله فحسب؛ بل بعيداً عن الإسلام نفسه، والذي يحزن ويعجب منه المرء معاً أن منهم من يتكلم باسم الإسلام وشريعته!

ومن تلك القضايا التي أعجمها فهم هؤلاء قضية حجاب المرأة المسلمة، والذي هو مِنَّةُ الله تعالى ومنحته إلیها، سترًا لها وحفاظًا علیها.

وليس الكلام عن تلك الفئة التي تحارب حجاب المرأة المسلمة من أصله، وترمي المسلمات العفيفات بالتخلف عن ركب الحضارة، وبقلة الفهم والوعي، وبغير ذلك من التهم الباطلة؛ فهؤلاء أدنى من الإشارة إليهم، وفريتهم أوضح من الشمس في رابعة النهار.

وإنما الكلام مع من خرج عن إجماع أئمة المسلمين سلفاً وخلفاً، وقال إن النقاب بدعة أو عادة ليست من الإسلام في شيء!! وهذا القائل لم يسعه الخلاف الفقهي بين أهل العلم قديماً وحديثاً، إذ لا يوافق قوله مذهباً من مذاهب المسلمين، ولا قضاءً شرعياً في بلدٍ من

بلدان المسلمين^(١)، وعليه فإن قوله هو الحريُّ بوصف البدعة. ولقد وجدنا الفقهاء قاطبة قائلين بمشروعية النقاب وستر المرأة لوجهها، ورأينا الخلاف بينهم جاريًا في القول بوجوبه وفرضيته أو استحبابه وسنيته، فهو لذاته مسنون أو مفروض، وقد يتفق الأكثر على وجوبه عند خشية الفتنة. وبالجمله فإنه لا حرج على من قال بوجوبه أو مال إلى استحبابه، ولا إنكار في هذه المسألة فهي من الخلاف السائغ بين أهل العلم. ومعلوم أن من مقاصد الشريعة الإسلامية الستر والتعفف، وإرساء دعائم الحياء، وأن وسائل تحقيق ذلك مطلوبة في الجملة.

ودونك أيها القارئ الكريم هذه الورقات القليلة، تعرض لك بعضاً من الفتاوى المتعلقة بالنقاب ومشروعيته للمرأة^(٢)،

(١) جدير بالذكر أن المحاكم المصرية أصدرت أحكاماً قضائية تثبت حق المرأة في تغطية وجهها مع تمتعها بكامل حقوقها في التعليم وغيره، كما ترى الإشارة إليه في (ص ٥٥) من هذه الرسالة.

(٢) آثرنا التعبير عن ستر وجه المرأة بد (النقاب) مجازاً لعرف الناس الآن، لكن التحقيق أن العرب تقول لمن أسدلت على وجهها فغطته: توصوصت، ولغطائها: وصواص، وقد يُثَقَّب. فإذا اتسع ثقباه فأظهر =

أقتصر فيها على أقوال علماء الأزهر قديماً وحديثاً، ممن تولى مشيخته أو إمامته، أو التدريس والإفتاء فيه، أو القضاء منسوبة إليه، وفيها تجد القول الوسط إن شاء الله تعالى.

والله أسأل أن ينفع بهذه الورقات، وصلّ اللهم وبارك على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

محمد يسري إبراهيم

القاهرة، السابع من ذي القعدة
من عام ثلاثين وأربعمائة وألف
الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢١ م

=عينها قالوا: تبرعت؛ أي لبست بُرْقَعاً. والوصاوص والبرقع هما المشهوران عندهم في ستر الوجه، كما في قول توبة بن الحمير: وكنت إذا ما جئت ليلي تبرعت فقد رابني منها الغداة سفورها وقول المثقّب: ردّدن تحيةً وكنن أخرى وثقبن الوساوص للعيون. فإن لم تسدل المرأة على وجهها، بل غطته بخرقه تجعلها على مارن أنفها، فظهر تحجر عينها قالوا: تنقبت، أي لبست نقاباً، ولم يكن مشهوراً عندهم، وإن كان معروفاً. وبذلك يتبين الفرق بين النقاب كلباس وستر الوجه كفعل، وأن عدم الانتقاب لا يستلزم السفور. ويتضح كذلك ما في بعض الآثار والأقوال من ذم النقاب أو النهي عنه، كقول محمد بن سيرين رحمته الله: النقاب محدث. فإنما قصد ذم اللباس الذي تكشف منه المرأة عن بعض وجهها، قاصداً المبالغة في الستر بالتوصوص أو التبرقع المعهودين، لا كشف سائر وجهها، فتنبه.

فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف حول النقاب

النساء يخرجن منتقيات

للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

على النساء تغطية وجوههن إذا خرجن

جلال الدين المحلي رحمته الله من أئمة الأزهر ومن كبار الشافعية

يجب ستر وجه المرأة

جلال الدين السيوطي رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

اتفق المسلمون على منع النساء من الخروج كاشفات الوجوه

زكريا الأنصاري رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

خروج النساء سافرات الوجوه من دواعي الفتنة

ابن حجر الهيتمي الشافعي رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

مشروعية ستر الوجه

الخطيب الشربيني رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

وجوب ستر الوجه لأنه يفضي إلى الفتنة غالباً

شمس الدين الرملي المصري رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

يجوز في الحج أن تستر المرأة وجهها

لفضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الخرشى رحمته الله شيخ الأزهر وإمام المالكية

يجب ستر الوجه حال الإحرام إن ظنت الفتنة بها

أحمد الدردير رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار المالكية

الوجه والكفان عورة يحرم النظر إليهما

لفضيلة الشيخ عبد الله الشرقاوي رحمته الله شيخ الأزهر وإمام الشافعية

إذا أرادت ستر وجهها عن الرجال جاز مطلقاً

محمد الدسوقي رحمته الله من أئمة الأزهر وكبار المالكية

اتفق المسلمون على منع النساء من الخروج كاشفات الوجوه

لفضيلة الشيخ إبراهيم الباجوري رحمته الله شيخ الأزهر وإمام الشافعية

إبداء المرأة لمحاسنها كوجهها لا يجوز

لفضيلة الشيخ محمد أبي الفضل رحمته الله شيخ الأزهر الشريف

النساء يخرجن منتقبات

لحافظ ابن حجر العسقلاني ^(١)

من أئمة الأزهر ومن كبار الشافعية

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله عند كلامه حول جواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي من عدمه: «... ويقوي الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقبات لثلاثين عاماً الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلاثين عاماً النساء؛ فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين، وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال:

(١) هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، ولد في شعبان سنة ٧٧٣هـ بمصر القديمة، ومات والداه وهو طفل؛ فنشأ يتيمًا، وحفظ القرآن الكريم وله تسع سنين، ثم رحل طالبًا للعلم إلى كثير من البلاد، وأتقن الكثير من العلوم، وكان يدرس ويخطب بالجامع الأزهر؛ جاء في «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»: «ثم أرسل المستعين كتابًا ثانيًا إلى من بالقاهرة من الأعيان؛ فأرسل إلى الجامع الطولوني، فقرأه خطيبه ابن النقاش على المنبر، ثم أرسل إلى الجامع الأزهر، فقرأه خطيبه الحافظ ابن حجر على المنبر». له مصنفات عظيمة النفع من أشهرها: فتح الباري، وتوفي بمصر ثامن ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ.

من يبيح كشف الوجه والكفين يجب أن يقول بالتحريم في هذا الزمان

لفضيلة الشيخ يوسف الدجوي رحمته الله عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر

عورة المرأة جميع جسمها

لفضيلة الشيخ محمد أبي زهرة رحمته الله من كبار علماء الأزهر الشريف

يجب ستر الوجه والكفين عند الفتنة

لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود رحمته الله شيخ الأزهر الشريف

القول بوجوب ستر الوجه قول معتبر

لفضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف رحمته الله مفتي الديار المصرية

يجب ستر الوجه في الحج إذا خيفت الفتنة

لفضيلة الشيخ الدكتور سيد سابق رحمته الله من كبار علماء الأزهر الشريف

رفض النقاب أمر عجيب وغريب

لفضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمته الله وزير الأوقاف المصرية

لا يوجد دليل يستثني وجه المرأة وكفيها من وجوب سترها

لفضيلة الشيخ عطية صقر رحمته الله رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف

إذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها

لأستاذ الدكتور محمد المسير رحمته الله من كبار علماء الأزهر الشريف

تفسير قوله تعالى: ﴿يُزَيِّنُ عَلَيْنَّ مِنْ تَحْتِهَا﴾

الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف

تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يُزَيِّنُ عَلَيْنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف

النقاب حق للمرأة المسلمة

للدكتور يوسف القرضاوي من كبار علماء الأزهر الشريف

القول بأن النقاب ليس شرعياً محض خرافة

للدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية

آراء بعض العلماء الأزهريين في مسألة النقاب

فضيلة الدكتور أحمد طه ريان - فضيلة الدكتور أحمد عبد الرحمن

فضيلة الدكتور محمد عبد المنعم البري - فضيلة الشيخ عبد الله مجاور

لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه؛ بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط، وإن لم تكن فتنة فلا؛ إذ لم تزل الرجال على مر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن منتقبات، فلو استووا لأمر الرجال بالتنقب أو منعن من الخروج»^(١).

وعند قول عائشة رضي الله عنها: «يرحم الله نساء المهاجرات الأول، لما أنزل الله: ﴿لِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾» [النور: ٣١] شققن مروطهن فاختمرن بها»، قال رحمته الله شارحا: «... قولها: (مروطهن) جمع مُرْط، وهو الإزار... قولها: (فاختمرن) أي: غطين وجوههن»^(٢).

ولله دره حين قال: «ومن المعلوم أن العاقل يشدد عليه أن الأجنبي يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك»^(٣).

(١) فتح الباري، لابن حجر (٩/٣٣٧).

(٢) نفس المصدر (٨/٤٩٠).

(٣) نفس المصدر (١٢/٢٤٥).

على النساء تغطية وجوههن إذا خرجن

للعامة جلال الدين المحلي رحمته الله^(١)

من أئمة الأزهر ومن كبار الشافعية

قال رحمته الله عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٩]: «جمع جلباب وهي الملاعة التي تشتمل بها المرأة، أي: يرخين بعضها على الوجوه إذا خرجن لحاجتهن إلا عينا واحدة ﴿ذَلِكَ أَدْفَعُ﴾ أقرب إلى ﴿أَنْ يُعْرِفَنَّ﴾ بأنهن حرائر ﴿فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ بالتعرض لهن بخلاف الإماء فلا يغطين وجوههن فكان المنافقون يتعرضون لهن ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لما سلف منهن من ترك الستر ﴿رَجِيمًا﴾ بهن إذ سترهن»^(٢).

(١) هو الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، من كبار الأصوليين، وأحد علماء التفسير والفقه، ولد بالقاهرة عام ٧٩١هـ، له كتب انتفع بها خلق كثير؛ مثل تفسير الجلالين، وأتمه الجلال السيوطي، وكنز الراغبين في شرح المنهاج، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع وغير ذلك، وقد درس على البلقيني المنهاج والترمذي في الأزهر، وكانت وفاته عام ٨٦٤هـ.

(٢) تفسير الجلالين (ص ٥٥٩)، ط دار الحديث.

يجب ستر وجه المرأة

للمحافظ جلال الدين السيوطي ^(١)

من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

قال رحمه الله: عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْغَيْبِ بَلَدٌ﴾ ^(١) رحمه الله لا زَوْجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَنْهُمْ مِنْ جَلَسِيهِمْ ذَلِكَ أَدْفَىٰ أَنْ يُعْرِقَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿[الأحزاب: ٥٩]: «هذه آية الحجاب في حق سائر النساء ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن، ولم يوجب ذلك على الإماء.

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنه في الآية قال: أمر الله النساء المؤمنات إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين من فوق رؤوسهن بالجلابيب، ويبدين عيناً واحدة ^(٢).

(١) هو الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيري السيوطي الشافعي، ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩هـ ختم القرآن وله ثمانية أعوام، رحل إلى بلاد كثيرة فدرس النحو واللغة والفقه والحديث وغير ذلك من العلوم، ولما بلغ أربعين سنة تفرغ للعبادة والتصنيف، وتلمذ له طلاب الأزهر، وصارت تصانيفه مادة الدرس فيه؛ ومن تصانيفه: الإتيان في علوم القرآن، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، وغير ذلك من المؤلفات، وتوفي رحمه الله بالقاهرة سنة ٩١١هـ.

(٢) الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطي (ص ٢١٤).

اتفق المسلمون على منع النساء

من الخروج كاشفات الوجوه

للعامة زكريا الأنصاري ^(١)

من أئمة الشافعية

قال رحمه الله: «نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة فيما يظهر للناظر من نفسه من المرأة إلى الرجل وعكسه جائز، وإن كان مكروهاً؛ لقوله تعالى في الثانية ﴿وَلَا يُدْنِيكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ وهو مفسر بالوجه والكفين كما مر، وقيس بها الأولى، وهذا ما في الأصل عن أكثر الأصحاب، والذي صححه في المنهاج كأصله التحريم، ووجهه الإمام ^(٢) باتفاق

(١) هو العلامة شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، ولد عام ٨٢٦هـ في قرية سنيكة بالشرقية، فنشأ بها، وابتدأ بحفظ القرآن الكريم، ثم سافر إلى القاهرة، ونزل الجامع الأزهر طالباً للعلم وسكن به، وتميز في الكثير من العلوم؛ فكان بحرًا لا ساحل له، ثم أجازته للتدريس الكثير من العلماء من أشهرهم الحافظ ابن حجر، وأمضى حياته في التعليم والتأليف، وتوفي سنة ٩٢٦هـ.

(٢) أي: الجويني رحمه الله: حيث قال: «وذهب العراقيون وغيرهم إلى تحريمه من غير حاجة، وهو قوي عندي مع اتفاق المسلمين على منع النساء من التبرج والسفور وترك التنقب». نهاية المطلب (١٢/ ٣١).

المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه وبأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة، فاللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبية، وصوب في المهات الأول لكون الأكثرين عليه، وقال البلقيني: الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج، وما نقله الإمام من الاتفاق على منع النساء أي منع الولاة لهن مما ذكر لا ينافي ما نقله القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها، وإنما ذلك سنة وعلى الرجال غض البصر عنهن؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾؛ لأن منعهن من ذلك لا لأن الستر واجب عليهن في ذاته بل لأنه سنة وفيه مصلحة عامة وفي تركه إخلال بالمرءة»^(١).

وقال أيضاً رحمه الله في أبواب الحج: «ولها أن تسدل أي ترخي على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة أو نحوها؛ سواء أفعلة الحاجة كحر وبرد وفتنة أم لا، كما يجوز للرجل ستر رأسه بمظلة ونحوها»^(٢).

(١) أسنى المطالب، للشيخ زكريا الأنصاري (١١٠/٣).

(٢) أسنى المطالب، للشيخ زكريا الأنصاري (٥٠٦/١)، وانظر النص ذاته في نهاية المحتاج، للرمل (٣٣٣/٣)، ولا حظ تجويزه رحمه الله للمرأة أن تسدل على وجهها ثوباً وهي محجمة، مع أنها منهية عن أن تنتقب فتغطية وجهها إذن في غير حال الإحرام أولى بالجواز.

خروج النساء سافرات الوجوه من دواعي الفتنة

للعامة ابن حجر الهيتمي الشافعي رحمه الله^(١)

من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

جاء في الفتاوى الهيتمية ما نصه: «وسئل رحمه الله أنه قد كثر في هذه الأزمنة خروج النساء إلى الأسواق والمساجد لسماع الوعظ وللطواف ونحوه في مسجد مكة، على هيئات غريبة تجلب إلى الافتتان بهن قطعاً؛ وذلك أنهن يتزين في خروجهن لشيء من ذلك بأقصى ما يمكنهن من أنواع الزينة والحلي والحلل؛ كالخلاخيل والأسورة والذهب التي ترى في أيديهن ومزيد البخور والطيب، ومع ذلك يكشفن كثيراً من بدنهن كوجوههن وأيديهن وغير ذلك، ويتبخرن في مشيتهن بما لا يخفى على من ينظر إليهن قصداً أو لا عن قصد؛ فهل يجب على الإمام منعهن وكذا على غيره من ذوي الولايات والقدرة حتى من المساجد وحتى من مسجد مكة وإن لم يمكنهن الإتيان

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد الهيتمي ولد عام ٩٠٩ هـ، نسبة إلى الهياتم من قرى مصر، الفقيه المحدث، درس بالأزهر، وصارت له الإمامة في المذهب الشافعي، له تصانيف، منها: مبلغ الأرب في فضائل العرب، وتحفة المحتاج لشرح المنهاج، وتوفي رحمه الله بمكة عام ٩٧٤ هـ.

بالطواف خارجه بخلاف الصلاة أو يفرق بينهما بذلك، وما الذي يتلخص في ذلك من مذاهب العلماء الموافقين والمخالفين؟ أوضحوا الجواب عن ذلك فإن المفسدة بهن قد عمت وطرق الخير على المتعبدين والمتدينين قد انسدت، أثابكم الله على ذلك جزيل المنة ورقاكم إلى أعلى غرف الجنة آمين»^(١).
فأجاب رحمه الله جواباً مطولاً أفاد فيه حرمة الذي ذكره وجوب منع النساء من الخروج على تلك الحالة المذكورة المفضية للفتنة، ومما قاله رحمه الله: «وفي منسك ابن جماعة الكبير: ومن أكبر المنكرات ما يفعله جهلة العوام في الطواف من مزاحمة الرجال بأزواجهم سافرات عن وجوههن، وربما كان ذلك في الليل وبأيديهم الشموع متقدة.... اهـ. فتأمله تجده صريحاً في وجوب المنع حتى من الطواف عند ارتكابهن دواعي الفتنة»^(٢).

(١) انظر رحمك الله إلى ذلك السائل الكريم - لله ذرّه - ماذا لو بعثه الله في زماننا هذا؟! وأي عبارة ينطق بها مستفتياً؟! وإذا وجد في زمنه إمام الشافعية ومرجع فتياهم فسأله فأجابه، فترى لو سأله مفتي الشافعية في زماننا كيف يكون الجواب؟! وبأي أذن يسمع جوابه وفتواه؟! هذا واعلم - رحمك الله - أن ابن حجر هذا كان أزهرياً شافعيًا ولم يكن حنبلياً ولا تيميماً ولا وهابياً؛ ولكنه كان أميناً على الفتوى ومصالح الدين وأهله، يغلق كل باب يفضي إلى فساد البلاد والعباد.
(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حجر الهيتمي (١/ ٢٠١ - ٢٠٢).

مشروعية ستر الوجه

للعامة الخطيب الشربيني رحمه الله^(١)

من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

قال رحمه الله في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ قُلْ لَا زَوْجَكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]: «يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ» ذكره بالوصف الذي هو منبع المعرفة والحكمة، ﴿قُلْ لَا زَوْجَكَ﴾ بدأ بهن لما لهن به من الوصلة بالنكاح، ﴿وَبَنَاتِكَ﴾ ثنى بهن لما لهن من الوصلة، ولهن من القسمين من الشرف، وأخرهن عن الأزواج؛ لأن أزواجه يكنونهن أمهاتهن ﴿وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ﴾ أي: يقربن ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ أي:

(١) هو العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشافعي، ولد في شربين بمحافظة الدقهلية، وإليها ينسب ثم انتقل إلى القاهرة واستوطنها.
فقيه شافعي أصولي مصري، تولى الخطابة في الجامع الأزهر، واشتهر بالورع والعلم وحسن السيرة، وله مؤلفات عديدة منها: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، وشرح شواهد القطر، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، وشرح التنبيه، وتوفي رحمه الله بالقاهرة في شعبان سنة ٩٧٧هـ.

على وجوههن وجميع أبدانهن فلا يدعن شيئاً منها مكشوفاً ﴿مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ﴾ ولا يتشبهن بالإماء في لباسهن إذا خرجن لحاجتهن بكشف الشعور ونحوها ظناً أن ذلك أخفى لهن وأستر»^(١).

وقال أيضاً رحمه الله: «قال ابن عادل: ويمكن أن يقال المراد يعرفن أنهن لا يزينن؛ لأن من تستر وجهها مع أنه ليس بعورة - أي: في الصلاة - لا يطمع فيها أنها تكشف عورتها، فبفرض أنهن مستورات لا يمكن طلب الزنا منهن»^(٢).

(١) السراج المنير، للخطيب الشربيني (٣/ ٢٢٩).

(٢) السراج المنير، للخطيب الشربيني (٣/ ٢٣٠).

وجوب ستر الوجه لأنه يفضي إلى الفتنة غالباً

للعامة شمس الدين الرملي المصري رحمه الله^(١)

من أئمة الأزهر وكبار الشافعية

قال رحمه الله في الكلام عن تكفين الميت: «فيجب في المرأة ما يستر بدنهما إلا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمة؛ لزوال الرق بالموت، وممن استثنى الوجه والكفين المصنف»^(٢) في مجموعته؛ لكنه فرضه في الحرة، ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يوقع في الفتنة غالباً»^(٣).

(١) محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الملقب بالشافعي الصغير (٩١٩ هـ)، فقيه الديار المصرية، تولى إفتاء الشافعية، هو وأبوه العلامة شهاب الدين وأخوه خير الدين جميعاً ممن درّس في الأزهر، وقد تخرج على تلك الأسرة الطيبة أزاهرة أجلاء أعلام. من أهم مصنفاته: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. توفي رحمه الله سنة ١٠٠٤ هـ.

(٢) يقصد الإمام النووي رحمه الله.

(٣) نهاية المحتاج (٢/ ٤٥٧).

يجوز في الحج أن تستر المرأة وجهها

للعامة محمد بن عبد الله الخرشى رحمته الله^(١)

شيخ الأزهر و إمام المالكية

قال رحمته الله في حاشيته على مختصر خليل: «يجرم على المرأة أن تستر وجهها في إحرامها كما يجرم عليها أن تستر يديها لخبر: «إحرام المرأة في وجهها وكفيها»^(٢). معناه: تكشفها إلا أن تريد بذلك الستر عن أعين الناس فإنه يجوز لها أن تستره بأن تسدل على وجهها رداءً ولا تربطه ولا تغرز به بإبرة»^(٣).

(١) هو العلامة شيخ المالكية في وقته أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخرشى المالكي، أول من تولى مشيخة الأزهر، ولد سنة ١٠١٠هـ، وأقام بالقاهرة، ودفن فيها سنة ١١٠١هـ، وسمي بالخراشي نسبة إلى قريته التي ولد بها (قرية أبي خراش) التابعة لمركز شبراخيت، بمحافظة البحيرة، وكان الشيخ واسع العلم في تفسير القرآن الكريم، وفي الفقه على مذهب الإمام مالك، وله من المؤلفات: رسالة في البسملة، والشرح الكبير على متن خليل، والشرح الصغير لمختصر خليل، ومنتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة، وغير ذلك.

(٢) لا يوجد بهذا اللفظ فيما نعلم، أما الذي ورد نحوًا من ذلك فلفظه: «لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَرَمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا». وهو ضعيف أيضًا مرفوعًا، والصواب وقفه على ابن عمر بلفظ: «إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه». انظر البدر المنير (٦/٣٢٩) وما بعدها.

(٣) حاشية الخرشى على مختصر خليل (٣/٢١٩).

يجب ستر الوجه حال الإحرام

إن ظنت الفتنة بها

للعامة أحمد الدردير رحمته الله^(١)

من أئمة الأزهر وكبار المالكية

قال الدردير رحمته الله عند كلامه عن محظورات الإحرام على المرأة: «وستر وجهه أو بعضه إلا لستر عن أعين الناس فلا يجرم؛ بل يجب إن ظنت الفتنة بها»^(٢).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهرى الشهير بالدردير، فاضل من فقهاء المالكية، ولد سنة ١١٢٧هـ في بني عدي بمصر، وحفظ القرآن وجوده، وحُبِّبَ إليه طلب العلم، فورد الجامع الأزهر وحضر دروس العلماء وتعلم بالأزهر، ولما توفي الشيخ علي الصعيدي، تعين شيخًا للمالكية ومفتيًا، ومن مؤلفاته أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، والشرح الكبير على مختصر خليل. توفي رحمته الله بالقاهرة في سادس شهر ربيع الأول سنة ١٢٠١هـ، وصلي عليه بالأزهر بمشهد عظيم حافل.

(٢) الشرح الكبير، للدردير (٢/٥٥).

الوجه والكفان عورة يحرم النظر إليهما للعامة عبد الله الشرقاوي رحمته الله^(١)

شيخ الأزهر وامام الشافعية

قال رحمته الله: «أما عورتها خارج الصلاة بالنسبة لنظر الأجنبي إليها فجميع بدنها حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولو رقيقة، فيحرم عليه أن ينظر إلى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلة منها»^(٢).

(١) هو الشيخ الإمام عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهرى الشافعي، ولد عام ١١٥٠هـ في الطويلة من قرى الشرقية، وتعلم في الأزهر، وولي مشيخته سنة ١٢٠٨هـ حفظ في طفولته القرآن الكريم، وكان شيخ علماء الشافعية ومفتيهم في عصره، ومن مؤلفاته: حاشية الشرقاوي على كتاب التحرير، ومختصر السائل، وشرح المختصر، ومختصر مغني اللبيب لابن هشام في النحو والإعراب، وفتح المبدي شرح مختصر الزبيدي في الحديث، وتوفي رحمته الله الثاني من شوال سنة ١٢٢٧هـ.

(٢) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح الباب (١/ ١٧٤).

إذا أرادت ستر وجهها عن الرجال جاز مطلقاً للعامة محمد الدسوقي رحمته الله^(١)

من أئمة الأزهر وكبار المالكية

وقال الشيخ الدسوقي معلقاً على كلام الدردير السابق: «قوله (بل يجب.. إلخ) حاصله أنه متى أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها ذلك مطلقاً علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا. نعم إذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجباً»^(٢).

(١) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ولد ببلدة دسوق من قرى البحيرة بمصر، وحضر إلى القاهرة وحفظ القرآن وجوده، ودّرس على عدد من المشايخ بالجامع الأزهر في علوم مختلفة، ثم تصدّر للإقراء والتدريس به، له كتب كثيرة، منها: الحدود الفقهية في فقه الإمام مالك، وحاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل، وحاشية على مغني اللبيب، وكانت وفاته بالقاهرة سنة ١٢٣٠هـ.

(٢) حاشية الدسوقي (٢/ ٥٥).

اتفق المسلمون على منع النساء من الخروج كاشفات الوجوه للعامة إبراهيم الباجوري رحمته الله^(١)

شيخ الأزهر وإمام الشافعية

قال رحمته الله عند كلامه على حكم نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية: «قوله (إلى أجنبية) أي: إلى شيء من امرأة أجنبية، أي: غير مَحْرَم ولو أمة وشمل ذلك وجهها وكفيها، فيحرم النظر إليهما ولو من غير شهوة أو خوف فتنة على الصحيح كما في المنهاج وغيره، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه أي كاشفات الوجوه وبأن النظر محرك للشهوة ومظنة الفتنة وقد قال الله تعالى:

(١) هو العلامة إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري، من أئمة الشافعية المتأخرين، وُلِدَ بمدينة الباجور سنة ١١٩٨ هـ، وحفظ القرآن الكريم، وقدم إلى الأزهر لطلب العلم سنة ١٢١٢ هـ، وتلمذ فيه على أعلام علماء الأزهر مثل: الشيخ محمد الأمير الكبير، والشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ حسن القويسني، وغيرهم، وولي مشيخة الأزهر في شهر شعبان سنة ١٢٦٣ هـ، وتميّز في الكثير من العلوم، وكان ورعاً مرفعاً عن الدنيا، وتوفي الشيخ الباجوري رحمته الله سنة ١٢٧٧ هـ.

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. واللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كما قالوه في الخلوة بالأجنبية^(١).

وقال رحمته الله عند كلامه على عورة المرأة في الصلاة: «أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن، أي عند الرجال الأجانب، وأما عند النساء المسلمات أو الرجال المحارم فعورتها بين السرة والركبة وكذا في الخلوة، وعورتها عند النساء الكافرات ما عدا ما يبدو عند المهنة كما تقدم^(٢)».

(١) حاشية البيجوري (٢/ ١٤١).

(٢) حاشية البيجوري (١/ ٢٦١).

إبداء المرأة لمحاسنها كوجهها لا يجوز

للعامة محمد أبي الفضل رحمته الله (١)

شيخ الأزهر الشريف

وزَّعت مشيخة الجامع الأزهر على الصحف الاستفتاء الآتي وجوابه، وهو:

سأل سائل: ما حكم الشرع في المرأة المسلمة المتبرجة والمتبهجة، وفي مسئولية أبيها وزوجها أو أخيها، وفي المرأة المسلمة التي تظهر على مسارح التمثيل كممثلة؟

فأجاب الشيخ محمد أبو الفضل رحمته الله: «التبرج قد نهى الله عنه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

الخطاب في هذه الآية الشريفة موجه إلى نساء النبي ﷺ؛

(١) ولد رحمته الله بقرية وراق الحضر من قرى محافظة الجيزة سنة ١٢٦٤هـ، وتلقى تعليمه بالأزهر على يد أفاضل العلماء، وقد عُيِّن عضواً في إدارة الأزهر في عهد الشيخ البشري رحمته الله، ثم وكيلاً للأزهر سنة ١٣٢٦هـ، ولم يترك التدريس طوال هذه الفترة، وتولى المشيخة سنة ١٣٣٥هـ، وتوفي رحمته الله سنة ١٣٤٦هـ.

ولكن الحكم عام، ومعناه هو المشي بتبخر وتكسر، أو أن تُلقِي المرأة خمارها على رأسها ولا تشده فيواري قلائدها وقرطها وعنقها، ويبدو ذلك كله منها، أو أن تبدي من محاسنها ما يجب عليها ستره، أو أن تبدي محاسنها من وجهها وجسدها، أو أن تخرج من محاسنها ما تستدعي به شهوة الرجال.

فما يشاهد الآن من كشف المرأة عن ساقها وذراعيها وصدرها ووجهها، وما تتكلفه من زينة تكشف عنها، وما تفعله في غدوها ورواحها من تبخر في مشيها وتكسر في قولها وتحلُّع يستلقت الأنظار ويقوي الأشرار - تبرج منهى عنه بالإجماع لا تُقره الشريعة الإسلامية، ولا يتفق مع العفة والآداب، لما يؤدي إليه من إثارة الشهوات وتلوث النفوس وإفساد الأخلاق وإطعام ذوي النفوس المريضة وكثيراً ما جر ذلك إلى الجنايات على الشرف والعفة والاستقامة، حتى اشتد الكرب، وعم الخطب، وأصبحت البلاد ترزح تحت آثاره الضارة ونتائج السيئة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أدب الله النساء بقوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا

وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ
أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ
أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ
الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ
لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿النور: ٣١﴾.

واشتغال المرأة المسلمة بمهنة التمثيل أولى بالحرمة من
المتبرجة؛ لأن التمثيل تبرج وتهتك، بل حضور النساء مجال
التمثيل والرقص والحفلات التي شأنها أن يختلط فيها الرجال
بالنساء تحرمه الشريعة؛ سدًا للذريعة.

وحيث كان الأمر كما ذكر فالواجب على زوج المرأة
وأولياء أمرها منعها من ذلك، ويجب أيضًا على كل مسلم قدر
على هذا، وقد آن للناس أن يتداركوا أمر الأخلاق؛ فقد أوشك
صرحها أن ينهار، وأن يقوموا منها ما اعوج، ويجددوا ما درس
قبل أن تصبح أثرًا بعد عين، والله ولي التوفيق»^(١).

(١) مجلة المنار (٢٦/ ٢١٠).

من يبيح كشف الوجه والكفين يجب أن يقول بالتحريم في هذا الزمان

لفضيلة الشيخ

يوسف الدجوي رحمته الله^(١)

عضو هيئة كبار علماء الأزهر

قال رحمته الله: «إن الحكم الشرعي في هذا هو تحريم هذا
التبذل وذلك السفور، حتى أن من يبيح كشف الوجه والكفين
من العلماء يجب أن يقول بالتحريم؛ لما يفعله النساء الآن؛ لأنهن
لا يقتصرن على كشف الوجه واليدين كما هو معروف، لا بد عند
ذلك القائل من أمن الفتنة، والفتنة الآن غير مأمونة»^(٢)...

(١) هو الشيخ يوسف بن أحمد نصر الدجوي، ولد في قرية دجوى بمحافظة
القليوبية سنة ١٨٧٠م، ودخل الأزهر ونال شهادة العالمية ثم عمل
بالتدريس بالأزهر، واختير عضوًا في هيئة كبار علماء الأزهر الشريف،
توفي رحمته الله عام ١٩٤٨م.

(٢) الفتنة أو خشيتهما لها متعلقان: أولهما: آحاد المكلفين؛ فخشية الفتنة في
خصوص نفسه يمكن إدراكها وضبطها والحكم عليها باليقين والظن أو
عدمها، لذا يسلم القول بجواز النظر أو كشف الوجه من عدمه.
أما ثانيهما: فهو عموم المكلفين؛ فلا يتعلق بخصوص واحد؛ بل =

فالمسألة إجماعية لا يختص بها إمام دون آخر من أئمة المسلمين^(١).

عورة المرأة جميع جسمها

لفضيلة الشيخ

محمد أبي زهرة رحمته الله^(١)

من كبار علماء الأزهر الشريف

قال رحمته الله: عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾: «(الجيوب) فتحات الصدر التي تبدو منه أجزاء من الجسم، وهذه من العورة، والخُمُر جمع خمار،

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، ولد في المحلة الكبرى في ذي القعدة من عام ١٣١٥هـ، حفظ القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة، وبعد ثلاث سنوات من الدراسة بالجامع الأحمدي انتقل إلى مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٣٣٥هـ حتى تخرج فيها سنة ١٣٤٣هـ حاصلاً على عالمية القضاء الشرعي، ثم اتجه إلى دار العلوم لينال معادلتها سنة ١٣٤٦هـ، ثم اختير سنة ١٣٥٢هـ للتدريس في كلية أصول الدين، وكُلف بتدريس مادة الخطابة.

ثم اختارته كلية الحقوق المصرية لتدريس مادة الخطابة بها، وبعد مدة وجيزة عهدت إليه الكلية بتدريس مادة الشريعة الإسلامية، وتدرج حتى ترأس قسم الشريعة، وشغل منصب الوكالة فيها، وأحيل إلى التقاعد سنة ١٣٧٨هـ، ثم اختير عضواً في مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٨٢هـ، وله رحمته الله مؤلفات كثيرة نافعة، وتوفي الشيخ بالقاهرة سنة ١٣٩٤هـ.

= بمجموعهم، فيتعذر الإدراك والضبط والحكم على غرائز مجتمع بقطع وظن أو غيره، لذا لا يسلم القول بعموم الجواز، فيمنع حسماً مادة الفتنة وسدا لذريعتها. ومن أظهر المردود عادة أن تؤمن الفتنة عند الرجال جميعاً بالنظر إلى وجه امرأة واحدة، فكيف ينظرهم إلى كل من تخرج من النساء؟!.

يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري: «وعدم خوف الفتنة إنما يعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماهير الناس الذين تبرز المرأة سافرة أمامهم؛ فلا يتصور عدم خوف الفتنة منهم جميعاً، فيتحتم المنع من السفور أمامهم على هذا التعليل». انظر: «مقالات الكوثري» (ص ٢٣٠).

وبهذا يزول إشكال ما يظهر من التعارض بين القول بأن الوجه ليس بعورة في الصلاة وخارجها، والقول بوجوب أمر النساء بستره في الطرقات والأسواق، إذ الأول متعلق بأحاد المكلفين أو خصوص المسائل، أما الثاني فبالعموم المتعذر ضبط الفتنة فيه كما تقدم بيانه، فتأمل.

(١) مقالات وفتاوي الشيخ يوسف الدجوي (٢/ ٧٩٨).

﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾ أي: ليضعن الخمر على هذه الجيوب التي تُرى منها الصدور، فيستر ذلك الجزء من عورة المرأة؛ لأن عورة المرأة الحرة كل جسمها، ومن النساء في هذه الأيام من يبدن بعض أجسامهن على أنه من الزينة التي تغري الرجال»^(١).

يجب ستر الوجه والكفين عند الفتنة

تفضيلة الشيخ الدكتور

عبد الحليم محمود رحمته الله^(١)

شيخ الأزهر

قال رحمته الله عن المرأة إذا لم تأمن الفتنة: «وجب عليها ستر الوجه والكفين سداً للذرائع إلى المفاصد»^(٢).

(١) وُلد الشيخ عبد الحليم محمود في قرية أبي أحمد من ضواحي مدينة بليس بمحافظة الشرقية في الثاني من جمادى الأولى سنة ١٣٢٨هـ، ونشأ في أسرة كريمة مشهورة بالصلاح والتقوى، التحق بالأزهر وحصل على الشهادة العالمية سنة (١٩٣٢م)، وتولى أمانة مجمع البحوث الإسلامية، ثم تولى وزارة الأوقاف، وصدر قراراً بتعيينه شيخاً للأزهر في ٢٢ من صفر ١٣٩٣هـ وتوفي في صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ من ذي القعدة ١٣٩٧هـ.

(٢) مجلة صوت العرب البيروتية، كانون الثاني، عام ١٩٦٧م.

(١) زهرة التفاسير، للشيخ أبي زهرة (١٠/ ٥١٨٢).

القول بوجوب ستر الوجه قول معتبر

لفضيلة الشيخ

حسين محمد مخلوف رحمته الله (١)

مفتي الديار المصرية

بعد أن أجاز كشف الوجه والكفين للمرأة أمام الرجال الأجانب عنها، قال فضيلته رحمته الله :
«نعم، هناك من يرى أن الوجه عورة كما سبق في عبارة

(١) هو: فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف، ولد بالقاهرة، يوم السبت ٦ مايو سنة ١٨٩٠م، وحفظ القرآن الكريم بصحن الأزهر، التحق بالأزهر وهو في الحادية عشرة من عمره، وتلقى دروسه في مختلف العلوم على كبار الشيوخ، وكان منهم والده الشيخ «محمد حسين مخلوف العدوي» وغيره كثير، ثم حصل على شهادة العالمية سنة ١٩١٤م، وعُين قاضياً بالمحاكم الشرعية سنة ١٩١٦م، وعُين عضواً بجماعة كبار العلماء بالأزهر سنة ١٩٤٨م، وعمل مفتياً للديار المصرية في الفترة من ٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٥هـ، الموافق ٥ من يناير سنة ١٩٤٦م وحتى ٢٠ رجب سنة ١٣٦٩هـ، الموافق ٧ من مايو سنة ١٩٥٠م، وأعيد مفتياً للديار مرة ثانية في مارس سنة ١٩٥٢م، وحتى ديسمبر سنة ١٩٥٤م، وبعدها عمل رئيساً للجنة الفتوى بالأزهر الشريف مدة طويلة، وتوفي في إبريل سنة ١٩٩٠م.

الشوكاني، وهناك من يرى أنه ليس بعورة، ولكن يجب ستره خوف الفتنة، وهناك من يفرق في ذلك بين الشابة والعجوز، وهناك من يقصر الجواز على مواضع الضرورة التي أشرنا إليها، ولكل رأيه وحجته، ومردُّ الخلاف في هذا إلى الخلاف في تفسير «مَاطَهَرَمَتَهَا».

وليس للمقلد لمذهب بعد أن استقرت المذاهب أن ينقض مذهباً بمذهب ولا أن يطعن في حكم مدون في مذهب بمجرد مخالفته لحكم مذهب آخر (١).

(١) وليس كلامه رحمته الله مقتصراً على الساحة الفقهية فحسب؛ وإنما نطق بهذا القضاء المصري، وفي أعلى مستويات ساحاته، ومن ذلك حين منعت إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة طالبة متقبة من دخول الجامعة؛ فقد جاء في حيثيات حكم مجلس الدولة في الطعن رقم: (٣٢١٩) لسنة ٤٨ القضائية العليا - بتاريخ: ٩/٦/٢٠٠٧ - ما نصه: «... قام الحكم على أن إسدال المرأة النقاب أو الخمار على وجهها إن لم يكن واجباً شرعياً في رأي فإنّه في رأي آخر ليس بمحظور شرعاً ولا يجزّمه القانون كما لا ينكره العرف، ويظل النقاب طليقاً في غمار الحرية الشخصية ومحوراً في كنف الحرية العقيدية، ومن ثم لا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها =

وسبيل العلماء في البحث أن يطلب السائل من المعلّل - كلمتان مصطلح عليهما في أدب المناظرة - تصحيح النقل إن كان ناقلاً، وإقامة الدليل إن كان مدعيًا، ثم يجري البحث بينهم إلى مداه حسب الأوضاع المقررة في علم آداب البحث والمناظرة، مع وجوب رعاية الأدب الإسلامي والهدي النبوي في البيان بالقول واللسان.

=ارتياده؛ لما يمثله هذا الحظر المطلق أو المنع الكلي من مساس بالحرية الشخصية في ارتداء الملابس، ومن تقييد للحرية العقيدية ولو إقبالاً على مذهب ذي عزيمة أو إعراضاً عن آخر ذي رخصة دون تنافر مع قانون أو اصطدام يعرف؛ بل تعريضاً وافياً لصاحبه ومظهرًا مغريبًا بالحشمة، ورمزاً داعياً للخلق القويم عامة، فلا جناح على امرأة أخذت نفسها بمذهب شدد بالنقاب ولم ترتكن إلى آخر خفف بالحجاب أيًا كان الرأي في حق المشرع الوضعي للدستور في الانتصار لمذهب شرعي على آخر في مسألة أدخل في العبادات، أسوة بحقه هذا في نطاق المعاملات رفعا للخلاف فيها وتوحيداً للتطبيق بشأنها، فهذا الحق لا يثبت لغير السلطة التشريعية، ولو كان من القائمين على المسئولية في غيرها مثل مجلس الجامعة أو رئيسها أو عمداء الكليات فلا يجوز لأبهم فرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام للنقاب في الجامعة أو الكلية».

أما الإقذاع والسَّبَاب فهو سبيل الحمقى من الجهاال والسفهاء من الغوغاء، وهو سبيل ياباه الدين، ويعف عنه الخلق الكريم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والله أعلم^(١).
وقال ﷺ عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَذْنِبُونَ﴾: «أي: يسدلن الجلايب عليهن حتى يسترن أجسامهن من رءوسهن إلى أقدامهن»^(٢).

(١) فتاوي شرعية وبحوث إسلامية، للشيخ حسنين محمد مخلوف (١/١٣١).

(٢) صفوة البيان لمعاني القرآن، للشيخ حسنين محمد مخلوف، (ص ٥٣٨).

يجب ستر الوجه في الحج إذا خيفت الفتنة

لفضيلة الشيخ

سيد سابق رحمته الله (١)

من كبار علماء الأزهر الشريف

بعد إيراده حديث النبي ﷺ: «لا تتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين»، قال فضيلته رحمته الله:
«وفي هذا دليل على أن إحرام المرأة في وجهها وكفّيها، قال العلماء: فإن سترت وجهها بشيء فلا بأس.

(١) ولد الشيخ في يناير عام ١٩١٥ م بمحافظة المنوفية، وأتم حفظ القرآن ولم يتجاوز تسع سنوات، ثم التحق بالأزهر، وظل يتلقى العلم ويترقى حتى حصل على العالمية في الشريعة عام ١٩٤٧ م، ثم عمل بالتدريس بعد تخرجه في المعاهد الأزهرية، ثم بالوعظ في الأزهر، ثم انتقل إلى وزارة الأوقاف في نهاية الخمسينيات متقلداً إدارة المساجد، ثم الثقافة، فالدعوة، فالتدريب، ثم انتقل إلى مكة المكرمة فعمل أستاذاً بجامعة الملك عبد العزيز، ثم جامعة أم القرى، وأسند إليه فيها رئاسة قسم القضاء بكلية الشريعة، ثم رئاسة قسم الدراسات العليا. وأمضى حياته في التعليم والدعوة إلى الله تعالى، وله مؤلفات من أشهرها «فقه السنة»، وتوفي رحمته الله يوم الأحد ٢٣ ذي القعدة ١٤٢٠ هـ.

ويموز ستره عن الرجل بمظلة ونحوها، ويجب ستره إذا خيفت الفتنة من النظر؛ قالت عائشة: «كان الركبان يمرون بنا، ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها على وجهها، فإذا جاوزوا بنا كشفناه». رواه أبو داود، وابن ماجه.
ومن قال بجواز سدل الثوب: عطاء، ومالك، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق» (١).

(١) فقه السنة، للشيخ سيد سابق (١/٤٦٧).

رفض النقاب أمر عجيب وغريب

لفضيلة الشيخ

محمد متولي الشعراوي رحمته الله (١)

وزير الأوقاف المصرية

قال رحمته الله - وقد أبدى غضبه وسخطه على من يهاجمون النقاب والحجاب -: «وعجيب أيضًا وغريب أمر هؤلاء، وهم في رفضهم للحجاب والنقاب يرفعون شعار الحرية الشخصية! ونحن نسألهم أهنالك حرية بلا ضوابط تمنع

(١) ولد فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي في ١٥ أبريل عام ١٩١١م بقرية «دقادوس» مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية، وحفظ القرآن الكريم في الحادية عشرة من عمره، والتحق بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣٧م، وحصل على العالمية مع إجازة التدريس عام ١٩٤٣م، ثم عُيِّن مديراً لأوقاف محافظة الغربية فترة، ثم وكيلاً للدعوة والفكر، ثم عين وزيراً للأوقاف، وهو أول من أصدر قراراً وزارياً بإنشاء أول بنك إسلامي في مصر، واختير فضيلته عضواً بمجمع اللغة العربية بمجمع الخالدين، واختارته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عضواً بالهيئة التأسيسية لمؤتمر الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتوفي رحمته الله في صفر ١٤١٩ الموافق يونيو ١٩٩٨م.

الجنوح بها إلى غير الطريق الصحيح؟ وأية حرية تلك التي يعارضون بها تشريعات السماء؟ وهذه الحرية التي تضيق الحناق على المحجبات، وتترك الحبل على الغارب للسافرات فيحرضن على الجريمة بعد الافتتان (١)، وحسبنا من سوابق الخطف للفتيات، واغتصاب المائلات المميلات، حسبنا من ذلك دليل على حكمة الله البالغة فيما شرع من ستر. إن هؤلاء يحاولون التدخل في صميم عمل الله، ويريدون أن تُشرَّع الأرض للسماء، وخسئوا وخاب سعيهم» (٢).

(١) وتجد ذلك الاستنكار المتعجب أيضا في حيثيات حكم مجلس الدولة المشار إليه (ص ٥٥)، وإليك نصه: «فكما يترك للمرأة عموما الحرية في أن ترتدي ما تشاء من الثياب غير مقيدة في ذلك بضوابط الاحتشام نزولا على الحرية الشخصية؛ فإنه يحق كذلك للمرأة المسلمة أن ترتدي الزي الذي ترى فيه المحافظة على احتشامها ووقارها، وألا تكون ثمة تفرقة غير مبررة بين الطائفتين لا سند لها من القانون أو الدستور».

(٢) من حوار له رحمته الله مع صحيفة الأخبار المصرية بتاريخ (١/٤/١٩٩٤م).

لا يوجد دليل يستثني وجه المرأة وكفيها من وجوب سترهما

لفضيلة الشيخ

عطية صقر رحمته الله (١)

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر

سئل الشيخ عطية صقر رحمته الله: يقول البعض: إن الحديث الذي روته السيدة عائشة عن الرسول ﷺ الذي مجل ظهور كفي المرأة ووجهها فقط حديث ضعيف؛ لأن الآية

(١) هو فضيلة الشيخ عطية صقر، من مواليد محافظة الشرقية، الأحد ٤ محرم سنة ١٣٣٣ هـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ م، حفظ القرآن الكريم وسنه تسع سنوات في كتاب القرية، ثم التحق بالمعهد الديني بالزقازيق سنة ١٩٢٨ م، ثم تخرج في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، وحصل على العالمية ١٩٤١ م، وعُيِّن فور تخرجه إمامًا وخطيبًا ومدرسًا بوزارة الأوقاف، وشغل عدة وظائف، منها: عمله مديرًا لمكتب شيخ الأزهر سنة ١٩٧٠ م، وأمينًا مساعدًا لمجمع البحوث الإسلامية، ومستشارًا لوزير الأوقاف، وعضوًا بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وكانت أبرز المناصب التي شغلها هي «رئاسة لجنة الفتوى» في الأزهر في الثمانينيات، وعضويته في مجمع البحوث الإسلامية لفترة طويلة امتدت حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وتوفي رحمته الله يوم السبت ١٩ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ الموافق ٩ ديسمبر ٢٠٠٦ م.

التي تتحدث عن الحجاب نزلت بعد هذا الحديث، وأن اللذين رويا هذا الحديث أحدهما لم يكن موجودًا في حياة السيدة عائشة والآخر كذاب، فما صحة هذا القول؟

فأجاب رحمته الله: «حديث السيدة عائشة رواه أبو داود وابن مردويه والبيهقي عن خالد بن دريك عنها، وهو أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»، وأشار إلى وجهه وكفيه.

يقول الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٣): هذا مرسل، وخالد بن دريك لم يدرك عائشة.

وذكره القرطبي في تفسيره وقال: إنه منقطع، وقال ابن قدامة في «المغني»: إن صح هذا الحديث فيكون قبل نزول الحجاب.

وبناء على هذا لا يوجد دليل يستثني وجه المرأة وكفيها من وجوب سترهما، ويؤكد ذلك الشوكاني بأن المسلمين من قديم الزمان على ذلك، ويميل إلى هذا في زمن يكثر فيه الفساق.

والخلاف موجود بين الأئمة، وفي قول في مذهب مالك:

للمرأة أن تكشف وجهها وعلى الرجل أن يغض بصره،
وقيل: يجب ستره، وقيل: يفرق بين الجميلة فيجب وبين
غيرها، فيستحب.

وجاء في «خليل» وشرحه ومحشيه كراهة انتقاب المرأة
في الصلاة وغيرها؛ لأنه من الغلو في الدين، إذ لم ترد به
السمحة، ما لم يكن من عاداتهم ذلك^(١)، وفي الموطأ جواز أكل

(١) عبارة الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير (١/٣٥١): «قوله: وانتقاب امرأة- أي يكره- أي: سواء كانت في صلاة أو في غيرها كان الانتقاب فيها لأجلها أو لا (قوله: لأنه من الغلو) أي: الزيادة في الدين إذ لم ترد به السنة السمحة (قوله: والرجل أولى) أي: من المرأة بالكراهة (قوله: ما لم يكن من قوم عاداتهم ذلك) أي: الانتقاب فإن كان من قوم عاداتهم ذلك كأهل مسوفة بالمغرب فإن النقاب من دأبهم ومن عاداتهم لا يتركونه أصلاً فلا يكره لهم الانتقاب إذا كان في غير صلاة وأما فيها فيكره». اهـ.

فتأمل رحمك الله عبارة هؤلاء الأجلاء، فإنك لا ترى فيها كراهة ستر الوجه مطلقاً، والظاهر أن الكراهة إما تختص بالنقاب بهيئته المعينة (انظر حاشية ٢ ص ٢٥-٢٦)، من جهة ما فيه من تكلف؛ إذ الأصل في مذهبهم خروج المرأة كاشفة وجهها، فإن رأت رجلاً جاز أن تسدل على وجهها، وهذا ملائم لما كان في زمنهم من ندرة اختلاط الرجال بالنساء وتزاحمهم في الطرقات. أو تختص الكراهة بحال ستر الوجه في غير حاجة شرعية إلى =

=ذلك، كانتقاب المرأة بين نسائها، وهذا التوجيه أُلِيقَ بالتعليل بالغلو المذكور في عبارة الدسوقي رحمته الله، إذ هو المتبادر فهمه من استثنائه ما كان عادةً القوم من حكم الكراهة، ويؤيده أولوية الرجال بالكراهة، فإنه يعني اشتراكهم مع النساء في علة الحكم، مع تأكدها في حق الرجال، فيتأيد بذلك حمل الكراهة على التكلف في غير حاجة من فتنة أو ستر عورة.

ثم راجع لزماً (ص ٤٠)، و(ص ٤١)، و(ص ٤٣) من هذا الكتاب؛ فإن فيها تصريح المذكورين من المالكية، خاصة الدسوقي صاحب العبارة التي بين يديك، وفي نفس الكتاب، وقد صرح بجواز الستر عن أعين الرجال مطلقاً، ظنت الفتنة أم لا، بل بالوجوب عند ظن الفتنة بها. فهل يمكن مع ذلك حكاية القول بكراهة النقاب بإطلاق عن هؤلاء الفقهاء، ونسبتهم بذلك إلى التناقض الصريح وبلبلة الأحكام؟!.

وإن سلمنا بأن مدلول الكلام الكراهة مطلقاً فمردود قطعاً؛ لأنه معارض بأقوال من سبقه في المذهب، وعلى رأسهم الإمام مالك رحمه الله؛ فقد جاء في المدونة (١/٤٦٣): «أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها إذا أرادت سترًا، فإن كانت لا تريد سترًا فلا تسدل». وسئل عن المرأة المحرمة تغطي وجهها؛ فقال مالك: «إن كانت تغطيه من حَرٍّ أو من شيء فلا، وإن كانت رأت رجلاً فغطت وجهها تريد بذلك الستر فلا أرى بذلك بأساً، وأرجو أن يكون خفيفاً». البيان والتحصيل (٤/١٣).

بل روى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أنها قالت: «كنا نُخَمِّرُ وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق». قال الشيخ الزرقاني في شرحه (٢/٢٣٤): «زاد في رواية: «فلا تنكره علينا» - (أي أسماء) - لأنه يجوز للمرأة المحرمة ستر وجهها =

المرأة مع غير ذي رحم، وقال ابن القطان: فيه إباحة إبداء المرأة وجهها ويديها للأجنبي؛ إذ لا يتصور الأكل إلا هكذا، وقد أبقاه الباجي على ظاهره.

وتوجد نصوص أخرى للمالكية في قولهم بجواز كشف المرأة وجهها أمام الأجانب: «يراجع ذلك في الجزء الثاني من

= يقصد الستر عن أعين الناس، بل يجب إن علمت أو ظنت الفتنة بها، أو يُنظر لها بقصد لذة». فإن كان هذا حال الإحرام؛ فكيف يكره الستر في غيره؟! بل تأمل قول الشيخ صالح عبد السمیع الآبي الأزهری المالکی فی جواهر الإکلیل (١/٤٢): «حَرَّمَ بسبب الإحرام بحج أو عمرة على المرأة لبس مخيط بيدها كقفاز، وستر وجه بأي ساتر، وكذا بعضه على أحد القولين الآتين، إلا ما يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها الواجب، إلا لقصد ستر عن أعين الرجال فلا يجرم ولو التصق الساتر بوجهها، وحيث يجب عليها الستر إن علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها لصيرورته عورة؛ فلا يقال كيف تترك الواجب وهو كشف وجهها وتفعل المحرم وهو ستره لأجل أمر لا يُطلب منها، إذ وجهها ليس عورة؟ وقد علمت الجواب بأنه صار عورة بعلم أو ظن الافتتان بكشفه».

وبذلك يتبين لك جليا أن إطلاق القول بکراهة النقاب عن المالكية باطل محض، والمذهب عندهم جواز ستر المرأة وجهها، ووجوبه حال خشية الفتنة، بل أوجه بعض متقدميهم في كل حال (انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي ٣/١٥٧٩)، والله أعلم.

موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام».

وما دام الأمر خلافًا فلا يحكم ببطلان رأي ولا يجوز التعصب لغيره، وللإنسان حرية الاختيار، وكل هذا الخلاف ينتهي إذا كان وجه المرأة جميلاً تخشى منه الفتنة فيجب ستره»^(١).

وقال فضيلته في موضع آخر: «وعند البخاري وأحمد أن النبي ﷺ قال: «لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين».

ومعنى ذلك أن إحرامها في وجهها وكفيها، قال العلماء: إن سترت وجهها بشيء فلا بأس، على ألا يكون نقاباً مفصلاً كالاعتاد، وبخاصة عند الرجال الأجانب؛ فقد روى أبو داود وابن ماجه أن عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها - أي الملحفة - على وجهها، فإذا جازوا بنا كشفناه. ومن قال بجواز سدل الثوب مالك والشافعي وأحمد»^(٢).

(١) أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام، للشيخ عطية صقر (٣/٥٥٩)، الناشر: دار الغد العربي.

(٢) المصدر السابق (٦/٧٧٣).

إذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها

للأستاذ الدكتور

محمد المسير رحمته الله (١)

من كبار علماء الأزهر الشريف

قال رحمته الله: «إن النقاب - وهو ما يغطي الوجه - لا نأمر به ولا نهى عنه؛ فإذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها، وإذا لم تنتقب فلا حرج عليها شرعاً» (٢).

(١) هو الدكتور محمد أحمد المسير، نشأ في بيت علم ودين، وحفظ القرآن الكريم في الكتّاب، وظهر نبوغه مبكراً؛ فكان الأول في الثانوية الأزهرية على مستوى الجمهورية، ثم التحق بكلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف، وتخصص في قسم العقيدة، وتخرج فيها عام ١٩٧٣ م، وحصل على الدكتوراة عام ١٩٧٨ م، وفي عام ١٩٨٣ م سافر إلى المملكة العربية السعودية، وعمل رئيساً لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة لمدة أربع سنوات، وفي عام ١٩٩٣ م عمل أستاذاً للعقيدة والأديان في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وظل حتى عام ١٩٩٨ م، وشارك في عشرات المؤتمرات داخل مصر وخارجها، وتجاوزت مؤلفاته أربعين كتاباً، وتوفي رحمته الله الأحد ٢٠٠٨/١١/٢ بالقاهرة.

(٢) أخلاق الأسرة المسلمة، للمسير (ص ١٢٨).

تفسير قوله تعالى: ﴿يَذَرْنِكَ غَلِيظَ حَبْلٍ مِنْ جَلْبِيهِنَّ﴾

للدكتور

محمد سيد طنطاوي (١)

شيخ الأزهر الشريف

قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّيُّ قُلٌ لَّا رَوْحَكَ وَيَنَازِكُ وَيَسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يَذَرْنِكَ غَلِيظَ حَبْلٍ مِنْ جَلْبِيهِنَّ ذَلِكَ أَدَّى أَنْ يُعْرِفَنَّ فَلَا يُوْذَنُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]: «وقوله: ﴿يَذَرْنِكَ﴾ من الإِدْناء بمعنى التقريب، ولتضمنه معنى السدل والإرخاء عُدَى بـ«على». وهو جواب الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

(١) هو الدكتور محمد سيد طنطاوي، ولد بقرية سُليم الشرقية بمحافظة سوهاج في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ م، تلقى تعليمه الأساس بقريته، ثم التحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة ١٩٤٤ م، وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية أصول الدين، وتخرج فيها سنة ١٩٥٨ م، ثم حصل على تخصص التدريس سنة ١٩٥٩ م، ثم حصل على الدكتوراه في التفسير والحديث سنة ١٩٦٦ م، وعُيّن مدرساً بكلية أصول الدين سنة ١٩٦٨ م، ثم عميداً لكلية أصول الدين بأسبوط سنة ١٩٧٦ م، ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين سنة ١٩٨٥ م، وعين مفتياً للديار المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦ م، ثم عين شيخاً للأزهر في عام ١٩٩٦ م إلى الآن.

إذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها

لأستاذ الدكتور

محمد المسير رحمته الله ^(١)

من كبار علماء الأزهر الشريف

قال رحمته الله: «إن النقاب - وهو ما يغطي الوجه - لا نأمر به ولا ننهي عنه؛ فإذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها، وإذا لم تنتقب فلا حرج عليها شرعاً» ^(٢).

(١) هو الدكتور محمد أحمد المسير، نشأ في بيت علم ودين، وحفظ القرآن الكريم في الكتّاب، وظهر نبوغه مبكراً؛ فكان الأول في الثانوية الأزهرية على مستوى الجمهورية، ثم التحق بكلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف، وتخصص في قسم العقيدة، وتخرج فيها عام ١٩٧٣م، وحصل على الدكتوراة عام ١٩٧٨م، وفي عام ١٩٨٣م سافر إلى المملكة العربية السعودية، وعمل رئيساً لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة لمدة أربع سنوات، وفي عام ١٩٩٣م عمل أستاذاً للعقيدة والأديان في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وظل حتى عام ١٩٩٨م، وشارك في عشرات المؤتمرات داخل مصر وخارجها، وتجاوزت مؤلفاته أربعين كتاباً، وتوفي رحمته الله الأحد ٢٠٠٨/١١/٢ بالقاهرة.

(٢) أخلاق الأسرة المسلمة، للمسير (ص ١٢٨).

تفسير قوله تعالى: ﴿يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ﴾

للدكتور

محمد سيد طنطاوي ^(١)

شيخ الأزهر الشريف

قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّجَىٰ قُلٌ لَّا رَوْحَكَ وَبَنَاتِكَ وَيَسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]: «وقوله: ﴿يُذْنِبْنَ﴾ من الإذناء بمعنى التقريب، ولتضمنه معنى السدل والإرخاء عُدِّي بـ«على». وهو جواب الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

(١) هو الدكتور محمد سيد طنطاوي، ولد بقرية سُليم الشرقية بمحافظة سوهاج في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨م، تلقى تعليمه الأساسي بقريته، ثم التحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة ١٩٤٤م، وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية أصول الدين، وتخرج فيها سنة ١٩٥٨م، ثم حصل على تخصص التدريس سنة ١٩٥٩م، ثم حصل على الدكتوراه في التفسير والحديث سنة ١٩٦٦م، وعُيِّن مدرساً بكلية أصول الدين سنة ١٩٦٨م، ثم عميداً لكلية أصول الدين بأسبوط سنة ١٩٧٦م، ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين سنة ١٩٨٥م، وعين مفتياً للديار المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦م، ثم عين شيخاً للأزهر في عام ١٩٩٦م إلى الآن.

والجلابيب: جمع جلباب، وهو ثوب يستر جميع البدن، تلبسه المرأة فوق ثيابها، والمعنى: يأبىها النبي قل لأزواجك اللاتي في عصمتك، وقل لبناتك اللاتي هن من نسلك، وقل لنساء المؤمنين كافة، قل لهن إذا ما خرجن لقضاء حاجتهن فعليهن أن يسدلن الجلابيب عليهن حتى يسترن أجسامهن سترًا تامًا من رءوسهن إلى أقدامهن، زيادة في التستر والاحتشام، وبعدًا عن مكان التهمة والريبة.

قالت أم سلمة رضي الله عنها: «لما نزلت هذه الآية، خرج نساء الأنصار كأن على رءوسهن الغربان من السكينة وعليهن أكسية سود يلبسنها»^(١).

(١) التفسير الوسيط، للدكتور محمد سيد طنطاوي، تفسير سورة الأحزاب، الآية: ٥٩.

تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

للدكتور

محمد سيد طنطاوي

شيخ الأزهر الشريف

وقال الدكتور محمد سيد طنطاوي: «لا يحل للمرأة أن تبدي زينتها لأجانب إلا ما ظهر منها؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

قال الإمام القرطبي ما ملخصه: أمر الله تعالى النساء بألا يبدين زينتهن للناظرين، إلا ما استثناه من الناظرين في باقي الآية، حذرًا من الافتتان، ثم استثنى ما يظهر من الزينة، واختلف الناس في قدر ذلك:

فقال ابن مسعود: ظاهر الزينة هو الثياب. وقال سعيد ابن جبير والأوزاعي: الوجه والكفان والثياب. وقال ابن عباس وقتادة: ظاهر الزينة هو الكحل والسوار والخضاب ونحو هذا، فمباح أن تبديه لكل من ظهر عليها من الناس. وقال ابن عطية: ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة

مأمورة بالألا تبدي، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء فيما يظهر، بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه، أو إصلاح شأن ونحو ذلك، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه.

قلت - أي القرطبي -: وهذا قول حسن، إلا أنه لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة صح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما.

يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا». وأشار إلى وجهه وكفيه.

وقال بعض علمائنا: إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفيها الفتنة فعليها ستر ذلك.

هذا، وفي هذه المسألة كلام كثير للعلماء فارجع إليه إن شئت^(١).

(١) التفسير الوسيط، للدكتور محمد سيد طنطاوي، تفسير سورة النور، الآية: ٣١.

النقاب حق للمرأة المسلمة

لفضيلة الدكتور

يوسف القرضاوي^(١)

من كبار علماء الأزهر الشريف

سُئِلَ الدكتور يوسف القرضاوي رحمته الله: ما هو الحكم الشرعي حول النقاب؟ فأجاب حفظه الله: «أستطيع أن أؤكد أن النقاب حق للمرأة المسلمة خصوصاً إذا رأت أنه واجب عليها إذا أخذت بالرأي الذي يقول بوجوب تغطية

(١) ولد فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي بمصر في ٩/٩/١٩٢٦م، ونشأ فيها، وحفظ القرآن الكريم وهو دون العاشرة، وأتم تعليمه في الأزهر الشريف، وحصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين عام ١٩٥٣م، وعلى إجازة التدريس عام ١٩٥٤م، وكان ترتيبه الأول في كليتهما، وفي سنة ١٩٦٠م حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين، كما حصل على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٧٣م، وكان عميداً لكلية الشريعة بقطر، وهو عضو بالمجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالأردن، ومجلس أمناء الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، ومنظمة الدعوة الإسلامية بالخرطوم، ورئيس لهيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية، ورئيس المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

الوجه، فلا نستطيع أن نفرض عليها أن تخالف أمراً تعتقد بوجوبه شرعاً؛ بل أرى أنها حتى لو رأت أن هذا أمر مستحب لا يجوز لنا أن نفرض عليها أن تترك أمراً مستحباً؛ فهذا يدخل في حقها الشخصي وحريتها الشخصية وحريتها الدينية^(١).

كلام علي جمعة قبل أسببكتس
و يقول ببدعية النقاب

القول بأن النقاب ليس شرعياً محض خرافة

للأستاذ الدكتور

علي جمعة^(١)

مفتي الديار المصرية

سألت امرأة عن مشروعية النقاب، وهل تثاب عليه؟

فأجاب الدكتور:

قضية النقاب يرى فرضيتها الإمام الشافعي والإمام أبو حنيفة والإمام أحمد بن حنبل، ولا يرى فرضيتها الإمام مالك وحده، ويرى أنه يكون واجباً أو فرضاً أو نحو ذلك إذا كانت عادة أهل البلد أن النساء إذا خرجن يخرجن محجبات منتقيات. فالذي يدعي أن النقاب ليس من الشريعة البتة وأنه عادة عثمانية هذا محض خرافة؛ النقاب موجود من أيام الصحابيات

(١) هو الدكتور علي جمعة محمد عبد الوهاب، ولد ببني سويف، حصل على بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس في (مايو سنة ١٩٧٣م)، ثم التحق بجامعة الأزهر الشريف، وتخرج فيها (سنة ١٩٧٩م)، ثم نال الماجستير (سنة ١٩٨٥م)، ثم حصل على الدكتوراه (سنة ١٩٨٨م)، وتولى إفتاء الديار المصرية، منذ (عام ٢٠٠٣).

(١) موقع الدكتور القرضاوي على الشبكة العنكبوتية، بتاريخ: الخميس ٣٠/٩/٢٠٠٤.

ومن أيام الصحابة، ...

فمحض خرافة أن هذا من عادات الأتراك، هذا كلام ليس كلاماً علمياً؛ ولكن هناك ثلاثة من الأئمة قالوا بفرضيته، وهناك إمام واحد قال بجواز كشف المرأة لوجهها وهو الإمام مالك، فإذا النقاب موجود وله حكمه، ولكن حكمه مختلف فيه...

المحاور: هل ستثاب المرأة على النقاب؟

الجواب: إن لا يضيع أجر من أحسن عملاً.^(١)
الله

(١) تسجيل مرثي لحلقة من برنامج: (فتاوي على الهواء) المذاع على قناة (اقرأ) الفضائية، وهي متداولة في عدة مواقع إلكترونية، كموقع: (الطريق إلى الجنة).

آراء بعض العلماء الأزهريين في مسألة النقاب^(١)

قال الدكتور أحمد عبد الرحمن أستاذ الفلسفة والأخلاق الإسلامية: إنَّ تصرف شيخ الأزهر^(٢) يأتي في إطار رغبته مسايرة سياسات النظام الساعية إلى القضاء على المظاهر الإسلامية والتيار الإسلامي عمومًا، وفرض الأجندة العلمانية الغربية على المجتمع المصري المسلم، لافتًا إلى أن النقاب أحد الاجتهادات التي لا يجوز شرعًا تحريمه أو منعه؛ لأن ذلك يعد محاربة لأحد الرموز الإسلامية.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه أن محاربة النقاب تأتي في إطار جهود النظام العلماني لمحو الهوية الإسلامية لمصر وتساءل قائلاً: لماذا لا يعتبر شيخ الأزهر والنظام ارتداء النقاب حرية شخصية للمرأة مثلما أصبح السفور وكشف الرأس والصدر من باب الحرية الشخصية في ذلك النظام العلماني؟! واعتبر الشيخ عبد الله مجاور الرئيس السابق للجنة

(١) جريدة «المصريون» على الشبكة العنكبوتية، بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٩م.

(٢) يقصد الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي عندما أمر فتاة بخلع نقابها وكشف وجهها في أحد المعاهد الأزهرية بالقاهرة أمام جمع من الرجال.

الفتوى بالأزهر أن موقف شيخ الأزهر ضد النقاب هو تدخل سافر في شئون المرأة المسلمة، مشيرًا إلى أن إجبار المرأة المسلمة على خلع النقاب قد يكون لإجراءات أمنية عند الدخول للتعرف على هويتها، بشرط أن يتولى هذا الأمر امرأة مثلها وليس رجلًا.

وأوضح أنه لا يجوز إصدار قرارات بمنع دخول الفتيات المنتقبات المعاهد الأزهرية أو المدارس، وأنه يمكن اعتبار النقاب من الحرية الشخصية للمرأة، إذ إنه من الثابت أن الحجاب هو الفرض حتى الآن، بينما هناك اختلافات فقهية حول النقاب، لكن هذا ليس مبررًا لمنع الفتيات من ارتدائه.

وقال الدكتور محمد عبد المنعم البري المراقب العام لجهة علماء الأزهر: إنه حتى لو لم يكن النقاب فريضة أو لا علاقة له بالدين، فإنه لا يجوز منعه أو محاربته؛ لأنه يعني مزيدًا من الأدب والاحتشام والعفاف وقد يوقظ الضمائر.

ومن الأولى محاربة الانحراف وليس الالتزام والاحتشام ومحاربة ظاهرة التحرش الجنسي التي انتشرت في ربوع

المجتمع بسبب السفور وانحراف العديد من الفتيات في ملبسهن وسلوكياتهن.

واعترض الأستاذ الدكتور أحمد طه ريان أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر على عزم شيخ الأزهر إصدار أمر بمنع ارتداء طالبات المعاهد الأزهرية النقاب داخل فصولهن.

وقال: لسنا مع شيخ الأزهر في منع النقاب عمن تريد أن تنتقب فهي لها الحرية في ذلك دون حرج، وذلك في أي مرحلة من مراحل عمرها، ولو كانت دون سن العاشرة؛ لأنها تكون بذلك لديها الرغبة في أن تتحوط لنفسها بأن تزيد من التستر، كما لا يجوز أيضًا إجبار فتياتنا على النقاب إذا لم تكن لديهن الرغبة في ذلك.

وأوضح أن جمهور العلماء قال بأن النقاب لا يجب إلا في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت الفتاة أو المرأة بارعة الجمال ويُخشى منها الفتنة، وفي هذه الحالة يجب عليها الانتقاب، وما عدا هذه الحالة يكون للمرأة حرية الاختيار، فإن انتقبت فلا ينبغي إجبارها على خلع النقاب وإذا لم تنتقب فلا يجوز إجبارها على الانتقاب.

محتويات الكتاب

٥	مقدمة
٢٥	الفرق بين النقاب وستر الوجه «حاشية رقم ٢»
٢٩	النساء يخرجن منتقيات
٣١	على النساء تغطية وجوههن إذا خرجن
٣٢	يجب ستر وجه المرأة
٣٣	اتفق المسلمون على منع النساء من الخروج كاشفات الوجوه
٣٥	خروج النساء سافرات الوجوه من دواعي الفتنة
٣٧	مشروعية ستر الوجه
٣٩	وجوب ستر الوجه لأنه يفضي إلى الفتنة غالباً
٤٠	يجوز في الحج أن تستر المرأة وجهها
٤١	يجب ستر الوجه حال الإحرام إن ظنت الفتنة بها
٤٢	الوجه والكفان عورة يحرم النظر إليهما
٤٣	إذا أرادت ستر وجهها عن الرجال جاز مطلقاً
٤٤	اتفق ائسمون على منع النساء من الخروج كاشفات الوجوه
٤٦	إبداء المرأة لمحاسنها كوجهها لا يجوز
٤٩	من يبشع كشف الوجه والكفين يجب أن يقول بالتحريم في هذا الزمان
٤٩	المتنبه خاصة وعامة «حاشية رقم ٢»
٥١	عورة المرأة جميع جسمها
٥٣	يجب ستر الوجه والكفين عند الفتنة
٥٤	القول بوجوب ستر الوجه قول معتبر
٥٨	يجب ستر الوجه في الحج إذا خيفت الفتنة
٦٠	رفض النقاب أمر عجيب وغريب
٦٢	لا يوجد دليل يستثني وجه المرأة وكفيها من وجوب سترهما
٦٤	تحقيق القول المنقول عن المالكية بكراهة النقاب «حاشية رقم ١»
٦٨	إذا أرادت امرأة أن تنتقب فلا حرج عليها
٦٩	تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرْنَ مِنْكُمْ﴾
٧١	تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعُنَّكُمْ مِنْكُمْ﴾
٧٣	النقاب حق للمرأة المسلمة
٧٥	القول بأن النقاب ليس شرعياً محضُ خرافة
٧٧	آراء بعض العلماء الأزهريين في مسألة النقاب
٨٠	محتوى الكتاب



الْبَيْتُ